الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

تونس في 24 جويلية 2018

الى السيد رئيس مجلس النواب

سؤال كتابي الى السيد وزير النقل

الموضوع: حول مآل الصفقة الخاصة لتزويد الشركة الوطنية للنقل بين المدن بعدد 60 حافلة موضوع الصفقة العامة لاقتناء 1136 حافلة

السيد الوزير،
تحية طيبة وبعد،

حيث انعقد مجلس وزاري بتاريخ 19 جوان 2015 وأقر تعيين الديوان التونسي للتجارة كمركزية شراء، وتم تكليفه بمقتضى قرار من رئيس الحكومة بتاريخ 7 جويلية 2015 بنشر طلب العروض والإسراع في انجاز صفقة عامة لاقتناء 1133 حافلة لفائدة الشركات الوطنية والجهوية للنقل،

وحيث تم الإعلان بتاريخ 21 أكتوبر 2015 عن إجراء طلب عروض وطني من طرف الديوان التونسي للتجارة قصد تزويد الشركات الوطنية والجهوية للنقل بمعدات نقل مسافرين (1136 حافلة) بعنوان برامجها الاستثمارية (طلب عروض عدد 2015/10). وتم توزيع هذا الطلب إلى 8 أقساط. وقد تم إمضاء العقود العامة موضوع طلب العروض سالف الذكر بتاريخ 16 اوت 2016 وتسجيلها بتاريخ 7 سبتمبر 2016، وهي تضم 1108 حافلة من أصل 1136 حافلة وذلك بعد أن تم إلغاء القسط عدد 6 والذي يحتوي 28 حافلة باعتباره قسطا غير مثمر. وكانت حصة الشركة الوطنية للنقل بين المدن من الصفقة العامة 60 حافلة رفاهة. وتم إمضاء العقد موضوع الصفقة الخاصة بين الشركة الوطنية للنقل بين المدن و "مجمع ستكار /سيارة" بمبلغ جملي في حدود 24,7 مليون دينار.

وحيث بلغتنا معطيات متعلقة بجملة من الاخلالات خلال مراحل تنفيذ الصفقة الخاصة مشابهة لتلك التي تم تسجيلها على مستوى الصفقة الخاصة المبرمة بين مجمع ستكار/سيارة وشركة النقل بتونس،

وتبعا لردّكم الوارد علينا بتاريخ 06 جويلية 2018 بخصوص سؤالنا الكتابي المؤرخ في 21 ماي 2018 بخصوص حيثيات وخلفيات قرار الرئيس المدير العام الشركة الوطنية للنقل بين المدن إحداث لجنة انقاذ صلب الشركة، أنه "بخصوص صفقة اقتناء 60 حافلة جديدة من المزود "ستكار" فقط تسلمت الشركة القسط الأول ب20 حافلة تم خلاصها عن طريق قرض بنكي، أما بقية الحافلات موضوع الصفقة (40 حافلة) فهي مؤجلة حاليا نظرا لتوقف المزود عن تصنيع هذا النوع من الحافلات واقتراحه تعويضها بنوع آخر، ولا يزال الاشكال في طور الصلح"،

العنوان : 1 نهج أبو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989980

البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

وحيث أن اجابتكم جاءت فضفاضة وغير دقيقة. سيما وأن مصطلح "الصلح" يحتمل العديد من التأويلات، ويجعلنا نتساءل هل المقصود إحالة الملف على أنظار "لجنة فض النزاعات بالحسنى" المنصوص عليها صلب الفصل 185 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، أم أن المقصود صلح بين المزود "ستكار" والشركة الوطنية للنقل بين المدن دون اللجوء الى للجنة المذكورة؟

وحيث أن ما ورد في الإجابة المذكورة من أن "بقية الحافلات موضوع الصفقة (40 حافلة) فهي مؤجلة حاليا نظرا لتوقف المزود عن تصنيع هذا النوع من الحافلات" يتعارض كليا مع مقتضيات الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية. ولا يمكن تصنيفه ضمن حالات القوة القاهرة (Cas de force majeure) التي تبرر اعفاء المزود من التزاماته التعاقديّة المنصوص عليها في الفصل 24 من كراس الشروط الإدارية الخاصة المتعلقة بالصفقة العامة،

وحيث أن التنصيص على اقتراح المزود تعويض النوع المتعاقد بشأنه من الحافلات بنوع آخر يشكل مخالفة صارخة للقانون بالنظر لكونه يمثل تغييرا جوهريا للعرض الفني الذي تم بموجبه إسناد الصفقة،

وحيث أن هذه الوضعية موجبة لفسخ الصفقة حسب مقتضيات الفصل 25 من كراس الشروط الإدارية الخاصة المتعلقة بالصفقة العامة، الذي نص عى الحالات الموجبة لفسخ ومنها:

-عدم احترام المزود لمقتضيات العقد بصفة دائمة أو متواترة بخصوص السعر أو الخصائص التقنية أو جاهزية قطع الغيار أو خدمات ما بعد البيع أو الضمان

-التأخير المطول أو المتواتر في تزويد كامل كميات المعدات أو قطع الغيار المتفق عليها أو جزء منها،

وحيث أن عدم التزام المزود ببرنامج التسليم موجب لتوظيف غرامات التأخير المنصوص عليها في الفصل 19 من كراس الشروط الإدارية الخاصة المتعلقة بالصفقة العامة،

وحيث أن الشركة الوطنية للنقل بين المدن قامت خلال شهر أفريل 2018 بالاعلان عن طلب العروض عدد 2018/05 لاقتناء عدد 20 حافلة كبيرة الحجم رفاهة وعدد 10 حافلات صغيرة الحجم رفاهة،

نطلب منكم مد مجلس نواب الشعب الموقر بما يلي:

-نسخة من الوثائق التالية المتعلقة بالصفقة الخاصة المتعلقة باقتناء 60 حافلة رفاهة لصالح الشركة الوطنية للنقل بين المدن: (نسخة من الضمان النهائي، نسخة من الحجز بعنوان الضمان، نسخة من الضمان بعنوان التسبقة، نسخة من محاضر جلسات التسليم، نسخة من الفواتير والاذون بالدفع)

العنوان : 1 نهج أبو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989980

البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

-نسخة من جدول برنامج التسليم المتفق عليه بين الشركة الوطنية للنقل بين المدن ومجمع ستكار/سيارة قبل امضاء العقد حسب ما ينص على ذلك الفصل 18 من كراس الشروط الإدارية الخاصة المتعلقة بالصفقة العامة،

-نسخة من "إشعار خصم (Note de débit.) "الموجهة الى المزود والمتعلقة بتوظيف غرامات التأخير

ونطلب منكم مدنا بالاجراءات القانونية التي تنوون اتخاذها لحفظ حق الدولة في شأن هذه الصفقة ولدفع الشركة الوطنية للنقل بين المدن الى فسخ الصفقة بناء على ما سبق والمطالبة بالتعويض اللازم عن جملة الاخلالات الخطيرة التي قام بها المزود.

كما نطلب منكم مدنا بمبررات اعلان الشركة عن طلب العروض الجديد سالف الذكر في حين أن الصفقة العامة المذكورة أعلاه تم ابرامها لتلبية حاجيات الشركة من الحافلات بعنوان برامجها الاستثمارية للسنوات 2016-2017-2018 ؟

مع الشكر

عماد الدائمي

العنوان : 1 نهج أبو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989980

البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية
وزارة النقل

تونس في .....
8 نوفمبر 2018

عدد 106/39

من وزيـر النقـل

إلى عنايـة السيـد رئيـس مجلس نواب الشعـب

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي.
المراجـــع: - مراسلتكم عدد 1542 بتاريخ 2 أوت 2018،
- مراسلتنا عدد 94/39 بتاريخ 3 أكتوبر 2018
المصاحيب: 02.

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتضمنة لأسئلة كتابية للنائبين السيد **عماد الدايمي** والسيد **ياسين العياري**، يشرفني بأن أوافيكم صحبة هذا برد وزارة النقل على سؤال النائب السيد **عماد الدايمي** بخصوص صفقة اقتناء 60 حافلة جديدة لفائدة الشركة الوطنية للنقل بين المدن من مجمع SETCAR.

والســـلام

عن وزير النقل وبتفويض منه
رئيس الديوان
لطفي محيسن

مجلس نواب الشعب
الواردات
08 نوفمبر 2018
رمز الإدارة.....عدد 156

الجمهورية التونسية
وزارة النقل

رد وزارة النقـل على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب السيد عماد الدايمي
مرجع الإحالة	عدد 1542 بتاريخ 02 أوت 2018
نص السؤال	**حول مآل الصفقة الخاصة لتزويد الشركة الوطنية للنقل بين المدن بعدد 60 حافلة موضوع الصفقة العامة لاقتناء 1136 حافلة.** حيث انعقد مجلس وزاري بتاريخ 19 جوان 2015 وأقر تعيين الديوان التونسي للتجارة كمركزية شراء، وتم تكليفه بمقتضى قرار من رئيس الحكومة بتاريخ 7 جويلية 2015 بنشر طلب العروض والإسراع في إنجاز صفقة عامة لاقتناء 1133 حافلة لفائدة الشركات الوطنية والجهوية للنقل... **نطلب منكم مد مجلس نواب الشعب الموقر بما يلي:** - نسخة من الوثائق التالية المتعلقة بالصفقة الخاصة المتعلقة باقتناء 60 حافلة رفاهة لصالح الشركة الوطنية للنقل بين المدن: (نسخة من الضمان النهائي، نسخة من الحجز بعنوان الضمان، نسخة من الضمان بعنوان التسبقة، نسخة من محاضر جلسات التسليم، نسخة من الفواتير والأذون بالدفع)، - نسخة من جدول برنامج التسليم المتفق عليه بين الشركة الوطنية للنقل بين المدن ومجمع ستكار/سيارة قبل امضاء العقد حسب ما ينص على ذلك الفصل 18 من كراس الشروط الإدارية الخاصة المتعلقة بالصفقة العامة، - نسخة من "إشعار خصم (Note de débit)" الموجهة الى المزود والمتعلقة بتوظيف غرامات التأخير، - نطلب منكم مدنا بالإجراءات القانونية التي تنوون اتخاذها لحفظ حق الدولة في شأن هذه الصفقة ولدفع الشركة الوطنية للنقل بين المدن الى فسخ الصفقة بناء على ما سبق والمطالبة بالتعويض اللازم عن جملة الإخلالات الخطيرة التي قام بها المزود، - كما نطلب مدنا بمبررات إعلان الشركة عن طلب العروض الجديد سالف الذكر في حين أن الصفقة العامة المذكورة أعلاه تم ابرامها لتلبية حاجيات الشركة من الحافلات بعنوان برامجها الاستثمارية للسنوات 2016-2017-2018؟

الهيكل المعني	الشركة الوطنية للنقل بين المدن الإدارة العامة للنقل البري التفقدية العامة

رد وزارة النقل

حسب ما ورد بسؤال السيد النائب فإن الإخلالات المسجلة في الصّفقة الخاصة لتزويد الشركة الوطنية للنقل بين المدن بعدد 60 حافلة، موضوع الصفقة العامة لاقتناء 1136 حافلة، تعتبر موجبة لفسخ العقد الخاص حسب مقتضيات الفصل 25 من كراس الشروط الإدارية الخاصة المتعلقة بالصفقة العامة. إلا أنه وحسب مقتضيات الفصل المذكور هناك نوعان من حالات الفسخ:

- **النوع الأول :** الفسخ الوجوبي في 3 حالات وهي إفلاس المزوّد، التصفية القضائية، وحالة المنع من تعاطي النشاط،
- **النوع الثاني :** إمكانية الفسخ في حالة عدم تنفيذ صاحب الصفقة لالتزاماته التعاقدية.

وتندرج الإخلالات التي ذكرها السيد النائب والمسجلة في الصفقة المبرمة بين الشركة الوطنية للنقل بين المدن ومجمع SETCAR للتزويد بعدد 60 حافلة ضمن النوع الثاني الذي لا يكون فيه فسخ العقد وجوبيا.

مع العلم أنه تم بتاريخ 31 /10/ 2017 إبرام ملحق عدد 2 للعقد الخاص بين الطرفين ينص على تزويد الشركة بعدد 21 حافلة من نوع " VOLVO B9" وعدد 39 حافلة من نوع " VOLVO B11 " ذات جودة عالية، مع احترام نفس برنامج التسليم ونفس الأثمان المحدّدَين بالعقد الأصلي. وتمت الموافقة على هذا التمشي من قبل اللجنة العليا للطلب العمومي **(أنظر الملحق عدد 1)**

1) بخصوص النقطتين الأولى والثالثة المتعلقتين بطلب وثائق ذات علاقة بالصفقة (نسخة من الضمان النهائي، نسخة من الحجز بعنوان الضمان، نسخة من الضمان بعنوان التسبقة، نسخة من محاضر جلسات التسليم، نسخة من الفواتير والأذون بالدفع، نسخة من إشعار خصم " Note de débit"):

تجدون **بالملحق عدد 2** الوثائق المطلوبة، بالنسبة لـ 20 حافلة التي تمّ استلامها.

2) بخصوص النقطة الثانية المتعلقة بطلب نسخة من جدول برنامج التسليم المتفق عليه بين الشركة الوطنية للنقل بين المدن ومجمع SETCAR :

عملا بمقتضيات الفصل 18 من كراس الشروط الإدارية الخاصة، تم الاتفاق مع المزوّد على برنامج سنوي للتسليم وتضمينه بالفصل 5 من العقد الخاص المتعلق بآجال التسليم وذلك طبقا للفصل 6 من العقد العام الذي ينص على ضبط كل مشتري لبرنامج تسليم في العقد الخاص به.

وتم بتاريخ 31 /10 / 2017 إمضاء ملحق عدد 1 للعقد الخاص بين الشركة الوطنية للنقل بين المدن ومجمع SETCAR يتضمن تعديلا في آجال التسليم وتبقى فصول وشروط العقد الأصلي الأخرى دون تغيير. وتمت المصادقة على هذا الملحق من قبل مجلس إدارة الشركة في جلسته

بتاريخ 7 /11/ 2017، باعتباره الجهة التي صادقت على العقد الأصلي الخاص، حيث أن التعديل لم يشمل سوى آجال التسليم المنصوص عليها بهذا العقد.
وتجدون صحبة هذا نظيرا من العقد – الفصل 5 ومن الملحق عدد 1 للعقد **(الملحق عدد 3).**

3) بخصوص النقطة الرابعة المتعلقة بالإجراءات المزمع اتخاذها لحفظ حق الدولة في شأن الصفقة:

بعد موافقة اللجنة العليا للطلب العمومي، أمضت الشركة الوطنية للنقل بين المدن ملحقا عدد 2 للعقد الأصلي الخاص مع SETCAR تتسلّم بموجبه الشركة عدد 21 حافلة من نوع VOLVO B9 وعدد 39 حافلة من نوع " VOLVO B11 " ذات جودة عالية، مع احترام نفس برنامج التسليم ونفس الأثمان المحدّدَين بالعقد الأصلي، وبالتالي فإن حق الشركة تم حفظه من خلال التأكد من إيفاء المزوّد بالتزاماته ودون اللجوء الى القضاء **(أنظر الملحق عدد 1)** .

4) بخصوص النقطة الخامسة الواردة بالسؤال والمتعلقة بمبرّرات إعلان الشركة الوطنية للنقل بين المدن عن طلب العروض الجديد في حين أنّ الصفقة العامة تم ابرامها لتلبية حاجيات الشركة من الحافلات بعنوان برامجها الاستثمارية للسنوات 2016-2017-2018:

قامت الشركة الوطنية للنقل بين المدن بنشر إعلان طلب عروض جديد لاقتناء 20 حافلة كبيرة الحجم بعنوان برنامج استثمارات سنة 2016 و 10 حافلات صغيرة الحجم بعنوان سنة 2017، وذلك نظرا للاعتبارات التالية:

- لم تتسلّم الشركة سوى 20 حافلة جديدة من نوع VOLVO B9 من المزوّد SETCAR موضوع الصفقة الإطارية المبرمة بعنوان استثمارات سنوات 2013، 2014، 2015، (وليس بعنوان سنوات 2016، 2017، 2018 كما ورد بسؤال السيد النائب)،
- النقص الكبير الحاصل على مستوى أسطول حافلات الشركة ، حيث تستغل الشركة حاليا 70 حافلة من ضمن 150 حافلة ضرورية ،
- ضرورة المحافظة على جودة خدمات الشركة وتأمين النشاط العادي للإستغلال على كامل خطوطها وكذلك للإيفاء بتعهداتها التعاقدية مع بعض الهياكل والمؤسسات لنقل عملتها.